# المالية العامة الجديدة، المستجيبة للتحديات العالمية (تحرير إنغي كول وبيدرو كونسيكاو)[١]

إعداد: كارل ريحان

منسق برامج مساعد - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

يأتي كتاب **"المالية العامة الجديدة: المستجيبة للتحديات العالمية"** الذي حرره إنجي كول[٢] و بيدرو كونسيكاو[٣]، في وقت وصلت فيه عولمة التجارة والأسواق المالية إلى مستويات غير مسبوقة حيث أصبحت التحديات ومواجهة السلبيات الناجمة عن العولمة وانفتاح الحدود الوطنية أمام التجارة الحرّة في قلب نقاشات الأوساط العلمية والأكاديمية المتخصّصة في الاقتصاد والمالية والإدارة العامة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إصدار هذا الكتاب في السنة التي سبقت ظهور الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، الأمر الذي يجعل الأفكار والآراء المقدّمة في هذا الكتاب ملهمةً ومثيرةً للجدل على حدّ سواء.

بمشاركة أكثر من ٢٠ عالماً وخبيراً في هذا المجال، يقدّم هذا الكتاب مجموعةً من الأفكار والآراء بشأن الطبيعة المتغيّرة للمالية العامة ويركز على الأهمية المتزايدة لقدرتها على الاستجابة للعديد من التحديات العالمية. وهو يسعى إلى تقديم عرضٍ للتغيّرات الحاصلة في مجال ممارسة المالية العامة ويهدف إلى رسم معالم نموذج ومفهوم جديدين للمالية العامة يخرجانها من دائرة النطاق الوطني التقليدي إلى دور أكثر فاعلية وتأثيراً في مجال التصدي للتحديات العالمية جنباً إلى جنب مع مختلف الجهات الدولية الفاعلة كالمنظمات الدولية والقطاع الخاص.

إن محاولة تصوّر المالية العامة الجديدة من هذا المنظار هي بمثابة تحدّ شاق، إذ يتخطّى هذا التصوّر مقاربة **"المالية العامة الجديدة ١"**، التي تتخطى هي نفسها مفهوم المالية العامة التقليدية، لينتقل التركيز من التعاون بين القطاعين العام والخاص كنموذج أساسي في تمويل الخدمات العامة ضمن النطاق الوطني، إلى نموذج **"المالية العامة الجديدة ٢"** حيث التركيز على التداخل بين الوطني والدولي في إقامة تعاون وتنافس بين القطاعين العام والخاص كنهج متّبع في التصدي للتحديات العالمية.

ففي حين يستدعي العديد من القضايا استجابة سياسات على الصعيد

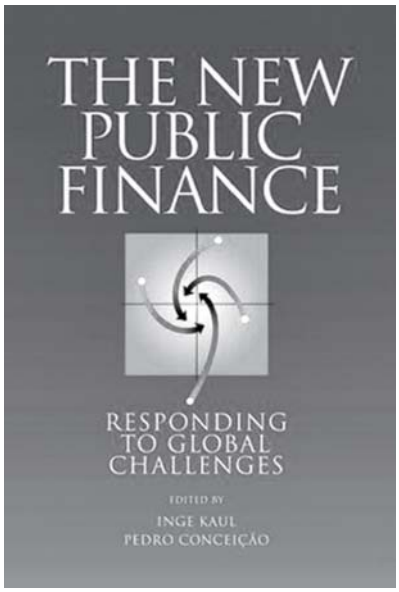


الوطني، فإن التصدي لمختلف التحديات ذات النطاق العالمي كتغيّر المناخ وتقلبات أسعار السلع الأساسية والإرهاب الدولي، يتطلب تضافر الجهود المشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص والأسواق المالية والمنظمات الدولية، حيث يجرى خلق مساحة تفاعل وتنسيق بين القطاعين

(١) Inge Kaul, Pedro Conceiçao, (ed.), The New Public Finance, Responding to Global Challenges. (United Nations Development Programme, 2006). 686 p.

(٢) إنغي كول هي أستاذة مساعدة في كلية هرتي للحوكمة، برلين، ألمانيا، ومستشارة خارجية لعدد من الوكالات المتعدّدة الأطراف والمنظمات حول موضوع تمويل التعاون الدولي والشراكات بين القطاعين العام والخاص والحوكمة العالمية والدبلوماسية العالمية. عملت، حتى عام ٢٠٠٥ كمديرة لمكتب دراسات التنمية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٣) بيدرو كونسيساو هو مدير مكتب دراسات التنمية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد عمل أيضاً في الآونة الأخيرة على تحديد التأثير المحتمل للأزمة الاقتصادية العالمية على البلدان النامية، وكذلك بشأن أزمة الغذاء، بشأن تغيّر المناخ والتنمية، وعلى تطور توزيع الدخل عبر البلدان وداخلها. عمل سابقا أستاذاً مساعداً في الجامعة التقنية في لشبونة، البرتغال، مدرساً وباحثاً في سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

العام والخاص، ويتمّ من خلالها تعزيز آليات منح المساعدات والقروض وتصحيح فشل بعض السياسات الحكومية الوطنية والتّخفيف من حدّة الفقر. ويدعو التوجّه المقترح إلى إرساء مقاربة جديدة لكيفية منح هذه القروض والمساعدات تعتمد على مستويات النمو كمؤشر أساسي كما يلحظ ضرورة إرساءِ أنظمة مشتركة بين الدول لإدارة المخاطر.

كما تشدد المقاربة الجديدة في التصدي للتحديات العالمية على ضرورة إشراك القطاع الخاص والأسواق العالمية في مجال إصلاح فشل السياسات الحكومية على الصعيدين المالي والاقتصادي، وهي تتبنى بالتالي نظرية مفادها أن المزيد من العولمة الاقتصادية والمالية سيصحّح عيوب العولمة الاقتصادية والمالية. تغفل هذه النظرية دور الدولة كمنظّم للأسواق المالية، وتعيد صوغ دورها كفاعل اقتصادي وكشريك للأسواق. لذا، تواجه «المالية العامة الجديدة» التحدّي الفكري الذي طرحته الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتي وضعت الاقتصاد الدولي على شفير الهاوية عام ٢٠٠٧، وأدّت إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر عالمياً، وأعادت طرح دور الدولة كمنظّم للأسواق المالية وللاقتصاد. فهل تستطيع الحكومات أن تكون شريكاً فاعلاً وعلى قدم المساواة مع القطاع الخاص العالمي والمنظمات الدولية؟ وإلا كيف يمكن الحدّ من الأضرار التي تسببها الأزمات الاقتصادية، وذلك ضمن إطار تعزيز عولمة الأسواق وعدم اللجوء إلى تدخّل الحكومات في الاقتصاد؟

وعلى صعيدٍ آخر، لا تتطرق "المالية العامة الجديدة" إلى نتائج تلاحم وتحالف كل من السياسة والمال والأعمال، وهو ما أدّى في الكثير من الحالات، وخاصة في الدول النامية إلى تفاقم علاقات القوة الوسط-الهامش (Center-Periphery) على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ناهيك بتزايد الفروقات في الدخل واستفحال الفقر وإغلاق الشركات المحلية لمصلحة الشركات المتعدّدة الجنسية (TNC) وإعاقة الأسواق الوطنية.

بالرغم من ذلك، تعتبر **"المالية العامة الجديدة: التصدي للتحديات العالمية"** تقدماً استثنائياً على صعيد الفكر المتعدّد الاختصاصات حيث يدمج بين المنظورين الاقتصادي والمالي ومفاهيم الإدارة العامة في سبيل تقديم دراسة متكاملة حول اتجاهات المالية العامة على الصعيد العالمي. من هنا، فقراءة هذا الكتاب ستهمّ كلا المنظورين النيو-ليبرالي والسياسي-الاقتصادي النقدي (Critical IPE) على حدٍّ سواء.